رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

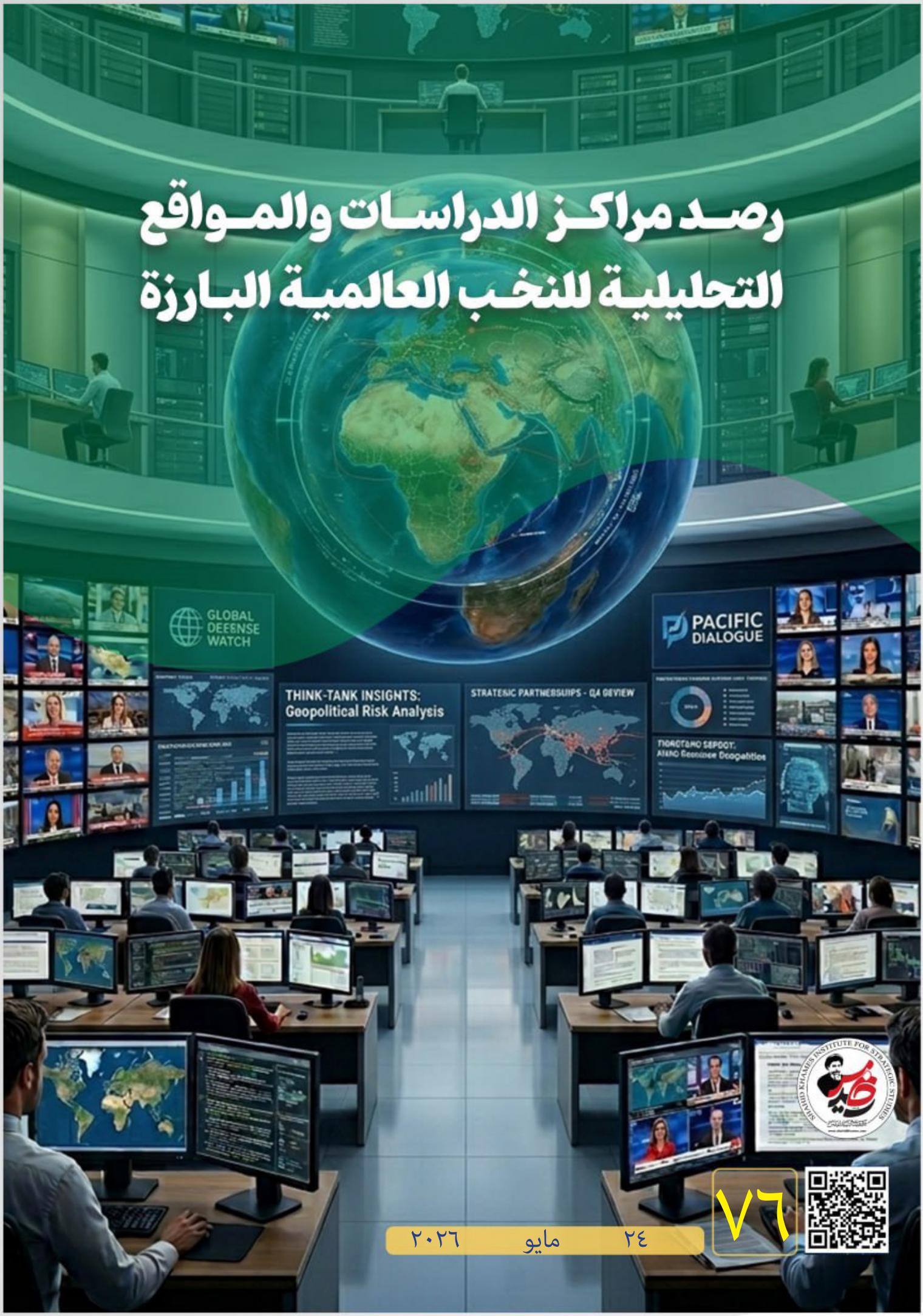

٧٦
٢٤ مايو ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. قانون الاستثمار الجديد في سوريا وعودة الوصول إلى السوق عبر وساطة الدولة / MEI	٤
٢. إعادة النظر في العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة البحرية / CSIS	٥
٣. ماذا يعني التخلي عن أسوأ سيناريو مناخي؟ / LEMONDE	٦
٤. القرار الصعب لبنك إسرائيل؛ خفض سعر الفائدة في ظل التضخم والحرب والانتخابات / YNETNEWS	٧
٥. من هرمز إلى لبنان؛ ما بنود الاتفاق المحتمل بين إيران والولايات المتحدة؟ / TIMES OF ISRAEL	٨
٦. الاحتجاجات المناهضة للحكومة في إسرائيل؛ اتهام نتنياهو بسنوات من السياسات الفاشلة / HAARETZ	٩
٧. لماذا يعيد الأردن تصميم جيشه؟ / IISS	١٠
٨. النزاع وأمن المنشآت النووية في الشرق الأوسط / IISS	١١
٩. ماذا تكشف موجة أخرى من اللقاءات المكثفة في بكين؟ / GLOBAL TIMES	١٢
١٠. كيف انهارت الدبلوماسية الأميركية في عهد ترامب؟ / REUTERS	١٣
١١. كيف يسيء الغرب تفسير نجاح مودي؟ / FOREIGN POLICY	١٤
١٢. الخطة «ب» السرية لأوروبا كبديل عن الناتو؟ / ECONOMIST	١٥
١٣. أبعاد مسودة الاتفاق المؤقت بين إيران والولايات المتحدة؛ من إعادة فتح هرمز..... / AXIOS	١٧
١٤. شابات عراقيات يقدن التغيير الاجتماعي دعماً لصحة الفتيات المراهقات وحقوقهن / IRAQ.UN	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحه

الملخص التنفيذي

لا يمكن فهم تحوّلات الشرق الأوسط والعالم اليوم بمنطق الأخبار المنفصلة. فما يبدو في الظاهر مجموعةً من الأحداث المتفرقة ـــ من الاتفاق المحتمل بين إيران والولايات المتحدة، والتوتر في مضيق هرمز، والاحتجاجات في إسرائيل، وإصلاح الجيش الأردني، وصعود الدبلوماسية الصينية، وقلق أوروبا إزاء مستقبل حلف شمال الأطلسي، وأزمة الدبلوماسية الأميركية، وصولاً إلى قضايا المناخ والاستثمار في سوريا ـــ يعود في عمقه إلى سؤال مشترك واحد: من سيشكّل النظام المستقبلي للمنطقة والعالم، وبأي أدوات، ووفق أي قواعد؟ وتتجاوز أهمية هذا السؤال بالنسبة إلى المتلقي في الشرق الأوسط حدود التحليل اليومي بكثير؛ فالمنطقة تقع عند نقطة تقاطع أزمات كبرى في القرن الحادي والعشرين: الطاقة، والأمن البحري، والحروب بالوكالة، وتنافس القوى الكبرى، والبنى التحتية الحيوية، والانقسامات المذهبية والقومية، وأزمة المناخ، وإعادة الإعمار بعد الحروب، وتنافس نماذج الحكم. لذلك فإن أي تحول في واشنطن، أو بكين، أو تل أبيب، أو طهران، أو عمّان، أو المنامة، أو دمشق، لا يمثّل مجرد حدث محلي، بل يشكّل حلقة ضمن سلسلة أوسع.في مثل هذا السياق، لا تزال الولايات المتحدة قوة حاسمة، لكنها لم تعد بالضرورة قوة قابلة للتنبؤ. أما الصين فتقدّم نفسها شريكاً مستقراً ومتمحوراً حول التنمية، غير أن نموذجها يحمل بدوره تداعياته بعيدة المدى. وتفكر أوروبا في أمنها من دون الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة، فيما تجد دول الشرق الأوسط نفسها، في ظل التهديدات الخارجية والضغوط الداخلية في آن واحد، مضطرة إلى إعادة ضبط جيوشها واقتصاداتها وسياساتها الاجتماعية ودبلوماسيتها. ويسعى هذا النص، بدلاً من تقديم سرد خطي للأحداث، إلى كشف المنطق الخفي الكامن وراءها: لماذا يرتبط الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة بسوق النفط وأمن إسرائيل؟ ولماذا لا تُعدّ الإصلاحات العسكرية في الأردن مسألة دفاعية فحسب؟ ولماذا يرتبط أمن محطات الطاقة النووية في الخليج بمستقبل الحروب الهجينة؟ ولماذا يمتد التنافس الأميركي ـ الصيني من بناء السفن إلى الذكاء الاصطناعي ودبلوماسية التنمية؟ إن قراءة النص الكامل ضرورية لفهم هذه الروابط تحديداً. فالمسألة الأساسية لا تكمن في أي أزمة ستنتهي أولاً، بل في كيفية ترابط الأزمات بعضها ببعض، وفي نوع النظام الذي سينبثق من قلبها. وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، لا يُحدَّد المستقبل في عاصمة واحدة، ولا في اتفاق واحد، ولا في حرب واحدة؛ بل يتشكل عبر قدرة الدول والمجتمعات على إدارة الأمن والاقتصاد والشرعية والتحولات الجيوسياسية في وقت واحد.

.

MEI

قانون الاستثمار الجديد في سوريا وعودة الوصول إلى السوق عبر وساطة الدولة

Middle East Institut

مع دخول سوريا مرحلة إعادة الإعمار، يُظهر قانون الاستثمار الجديد أن السيطرة على اقتصاد ما بعد الحرب ستبقى ضمن إطار مركزي موجَّه من الدولة. فهذا القانون، الذي أُقرّ بمرسوم رئاسي، يمنح المستثمرين امتيازات واسعة للغاية، وفي بعض الحالات دائمة، من بينها الإعفاء الكامل والدائم للمشاريع الزراعية من ضريبة الدخل، وتخفيضات ضريبية تصل إلى ٨٠ في المئة للقطاعات الصناعية ذات الأولوية والموجّهة للتصدير، وإعفاءات جمركية واسعة، وملكية كاملة للمستثمرين الأجانب، وإقامات قابلة للتجديد، وإمكانية تحويل الأرباح بحرية إلى الخارج. كما تُحمى المشاريع

المرخّصة من أي أعباء مالية مستقبلية، ويُضمن للمستثمر تعويض عادل في حال نزع الملكية. وتكمن الإشكالية الأساسية في أن هذه الامتيازات، خلافاً لتجارب ما بعد الحرب في العراق وأفغانستان ورواندا، لا تتضمن سقفاً زمنياً واضحاً. ففي تلك الدول، كانت الحوافز الضريبية والجمركية تُطبَّق عادة لفترات لا تتجاوز ١٥ عاماً. وحتى في اقتصادات أكثر ثراءً مثل الإمارات، تظل الإعفاءات محصورة غالباً في المناطق الحرة لا في مجمل الاقتصاد. أما في سوريا، فإن غياب بنود الانقضاء والقيود الجغرافية قد يؤدي إلى بقاء المشاريع التي تُعتمد اليوم متمتعة بالمزايا الضريبية إلى أجل غير محدد، بما يقلّص إيرادات الدولة من القطاعات نفسها التي يُفترض أن تموّل كلفة إعادة الإعمار.وتتجاوز تداعيات هذا الوضع نطاق السياسة المالية. فقد يتمكن المستثمرون الأوائل، ولا سيما الشركات الأجنبية ذات الرساميل الكبيرة، من ترسيخ مواقع مهيمنة في القطاعات ذات الأولوية، فيما يواجه دخول الفاعلين السوريين مستقبلاً اختلالاً بنيوياً في شروط المنافسة. وتزيد الحاجة الهائلة لسوريا إلى رأس المال من حدة هذا القلق؛ إذ تُقدَّر كلفة إعادة الإعمار، وفق تقديرات محافظة، بنحو ٢١٦ مليار دولار، بينما ترفعها الرواية الرسمية إلى ٩٠٠ مليار دولار. ومع غياب قاعدة ضريبية فعّالة وتجنّب الاعتماد القائم على الديون وفق نموذج صندوق النقد الدولي، قد ترى الدولة في جذب رأس المال الخاص الخيار العملي الوحيد. غير أن الإعفاءات الدائمة لا تعني بالضرورة تسريع تدفق الاستثمار؛ فإذا علم المستثمر أن الامتيازات نفسها ستبقى قائمة في العام المقبل أو بعد عقد من الزمن، فلن يكون لديه حافز قوي للدخول الفوري. فضلاً عن ذلك، فإن الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي ووجود بيئة قانونية قابلة للتنبؤ غالباً ما تكون أهم في قرار المستثمر من انخفاض الضرائب. أما المشكلة الثانية فتتمثل في استمرار نظام الترخيص المركزي، إذ لا يزال الهيكل الجديد يمنح المؤسسات المرتبطة بالرئاسة صلاحية البت في التراخيص والحوافز والأراضي الحكومية والوصول إلى القطاعات الاستراتيجية. وهو امتداد للنمط الذي بدأ مع قانون الاستثمار لعام ١٩٩١ واستمر في قوانين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ و٢٠٢١، حيث لا يُنظَّم الوصول إلى الفرص الاقتصادية عبر السوق الحرة، بل عبر القرب السياسي وشبكات السلطة. ومع إنشاء المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية وتعزيز مرجعية الاستثمار، يزداد تركيز السيطرة على أراضي الدولة وتراخيص الاستثمار بيد الرئاسة، بما يجعل نجاح المستثمر مرتبطاً بعلاقته بمركز السلطة ويرفع خطر تشكّل رأسمالية المحاسيب. ويتمثل الحل المقترح في حصر الإعفاءات بفترات تتراوح بين ١٠ و١٥ عاماً، وربط التمديد بمؤشرات مثل خلق فرص العمل والتوريد المحلي، واستبدال الترخيص التقديري بنظام «القائمة السلبية»، وإسناد الرقابة إلى هيئات وزارية متخصصة. فلا يمكن إعادة إعمار سوريا من دون رأس مال أجنبي، غير أن طريقة دخوله ستحدد ما إذا كان اقتصاد المستقبل سيُبنى على قواعد شفافة أم على استمرار الوصول الانتقائي والمسيّس إلى السوق.

https://mei.edu/publication/syrias-new-investment-law-and-the-return-

CSIS

إعادة النظر في العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة البحرية

تواجه الولايات المتحدة أزمة بحرية تعود جذورها إلى عقود من إهمال الصلة الجوهرية بين القوة الاقتصادية والقوة البحرية. فعلى الرغم من أن أميركا لا تزال قوة عالمية في التجارة والبحرية العسكرية، فإن القاعدة الصناعية والتجارية اللازمة لتحويل القدرة الاقتصادية إلى قوة بحرية قد تآكلت: أحواض بناء السفن عاجزة عن الإنتاج في الوقت المناسب، وطاقة الإصلاح محدودة، وهناك نقص في البحارة، والطلبيات غير مؤكدة، وتكلفة الوحدة الإنتاجية مرتفعة إلى حدّ يقيّد إمكان التوسع في الحجم. والنتيجة حلقة مفرغة: ضعف الطلب يقلّص الاستثمار، ونقص الاستثمار يبقي القدرة منخفضة، وانخفاض القدرة يرفع الكلفة ويطيل زمن الإنتاج، وارتفاع الكلفة يعيد كبح الطلب. وهكذا تحوّل تراجع الشحن التجاري الأميركي إلى إخفاق سوقي ومخاطر استراتيجية في مواجهة المنافسة البحرية الصينية. ويستند الإطار النظري لهذا النقاش إلى فكرة سلسلة القوة البحرية: فالإنتاج المحلي، والأسواق الخارجية، والنقل البحري تشكّل دعائم الثروة الوطنية والنفوذ الاستراتيجي. وفي السياق الراهن، لا تقتصر هذه السلسلة على الأسطول الحربي، بل تشمل أحواض بناء السفن، والأحواض الجافة، والرافعات، والموانئ، والبرمجيات البحرية، ولوجستيات الوقود، والقوى العاملة البحرية، وموردي القطع، والأنظمة ذاتية التشغيل، والأدوات المالية، وشبكات الإنتاج لدى الحلفاء.

ولا تحتاج الولايات المتحدة إلى امتلاك جميع السفن الناقلة للبضائع، لكنها تحتاج، للحفاظ على تدفق التجارة في ظل التنافس مع خصم بحري عالمي وجهات إقليمية معرقِلة، إلى قدرة كافية وفائض تشغيلي ومستوى مناسب من السيطرة. وتكمن المشكلة الأساسية في الفجوة الهائلة في القدرة بين الولايات المتحدة والصين؛ إذ لا تملك أميركا سوى ٦٦ منشأة لبناء وإصلاح السفن: ٨ مصانع نشطة لبناء السفن، و١١ مركزاً مؤهلاً للبناء، و٢٢ مركز إصلاح يضم أحواضاً جافة، و٢٥ مركزاً للإصلاحات السطحية. في المقابل، تمتلك الصين أكثر من ٣٠٠ حوض لبناء السفن، وتسيطر على ١٧ من أصل ٢٠ من أكثر مراكز إصلاح السفن ازدحاماً في العالم. وتدير الشركة الصينية الحكومية لبناء السفن ١٢ حوضاً من الدرجة الأولى، فيما تعمل صناعة البلاد حتى عام ٢٠٣٠ وفق طلبيات مكتملة لأربع سنوات. وقد ارتفعت حصة الصين من بناء السفن العالمي من ٥ في المئة عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٥٠ في المئة عام ٢٠٢٣، بينما لا تتجاوز حصة الولايات المتحدة حالياً ٠٫١ في المئة. وتحتل أميركا المرتبة التاسعة عشرة عالمياً في بناء السفن التجارية، وتنتج نحو ٥ سفن سنوياً، مقارنة بنحو ١٧٠٠ سفينة في الصين.وفي المجال العسكري أيضاً، تبدو مشكلة الكلفة والتنفيذ خطيرة. فعلى الرغم من تضاعف ميزانية بناء السفن لدى البحرية تقريباً خلال العقدين الماضيين، لم يزد حجم الأسطول. وتشير التقديرات إلى أن خطة بناء السفن البحرية لعام ٢٠٢٥ ستتطلب، حتى عام ٢٠٥٤، نحو ٤٠ مليار دولار سنوياً بأسعار عام ٢٠٢٤. كما تُظهر تجربة السوق التجارية أن الولايات المتحدة، في وضعها الحالي، ليست قريبة من استعادة القدرة التنافسية في بناء السفن الكبيرة العابرة للمحيطات، حتى مع حزم دعم محتملة. والحل المقترح ليس تحرير السوق بالكامل ولا حمائية دائمة، بل استراتيجية صناعية تنافسية: على الدولة أن تخلق الطلب والتمويل والبنية التحتية والقوى العاملة واليقين التنظيمي، مع ضمان معايير صارمة للأداء والتنافسية وإمكان دخول فاعلين جدد. وتقوم خطة العمل البحرية والقانون المرتبط ببناء السفن والبنية التحتية للموانئ على هذا المنطق: خلق طلب قابل للتنبؤ عبر قواعد نقل البضائع والأسطول التجاري الاستراتيجي، وتأمين تمويل مستدام، وخفض الكلفة من خلال المعايير التجارية والتصميم المعياري والهندسة الرقمية، وربط الشحن التجاري باللوجستيات الدفاعية، والاستفادة من بناة السفن لدى الحلفاء لنقل التكنولوجيا وتعزيز المنافسة. ولنجاح هذا النهج، تبرز إجراءات ضرورية عدة: إلزام قانوني بخفض الكلفة وتقديم تقارير سنوية عن كلفة كل طن، وزمن البناء، والإنتاجية، وقدرة الإصلاح، وتنوع سلاسل الإمداد؛ وربط التمويل بالأداء؛ وجعل الانضمام إلى الأسطول التجاري الاستراتيجي أكثر تنافسية؛ والاستفادة من الحلفاء في نقل الإنتاجية والروبوتات والإدارة الرقمية؛ ومزامنة الرسوم الموانئية المرتبطة بالسفن المصنوعة في الصين مع القدرة الداخلية الفعلية؛ واشتراط نضج التصميم قبل البناء؛ وإجراء اختبار ضغط سنوي لخطوط المواصلات البحرية. والخلاصة الأساسية أن الإنتاج والأسواق والشحن والأمن البحري لا تزال عناصر في سلسلة واحدة، وأن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة ينبغي أن يكون بناء سوق بحرية تخفّض تدريجياً كلفة بناء السفن، وتوسّع قدرة الأسطول العامل تحت العلم الأميركي وأعلام الحلفاء، وتعزز لوجستيات زمن الحرب، وتؤمّن الخطوط البحرية الحيوية لقوتها الاقتصادية.

https://www.csis.org/analysis/revisiting-relationship-between-economic-and-

LEMONDE

ماذا يعني التخلي عن أسوأ سيناريو مناخي؟

إن التخلي عن السيناريو المناخي المعروف باسم RCP٨/٥ لا يعني أن علم المناخ غير صحيح، ولا أن خطر الاحترار العالمي مبالغ فيه، بل يعكس تغيّر الظروف الفعلية في العالم، وتصحيح افتراضات النمذجة، وتحديث المسارات المحتملة لانبعاثات غازات الدفيئة. فهذا السيناريو، الذي استُخدم لسنوات بوصفه أسوأ مسار مناخي ممكن، كان يرسم عالماً يصبح أكثر دفئاً بنحو ٥ درجات مئوية بحلول عام ٢١٠٠، وذلك أساساً نتيجة الزيادة الحادة في استهلاك الفحم وغياب السياسات المناخية الفعّالة. وفي الجيل الجديد من السيناريوهات المناخية، بات

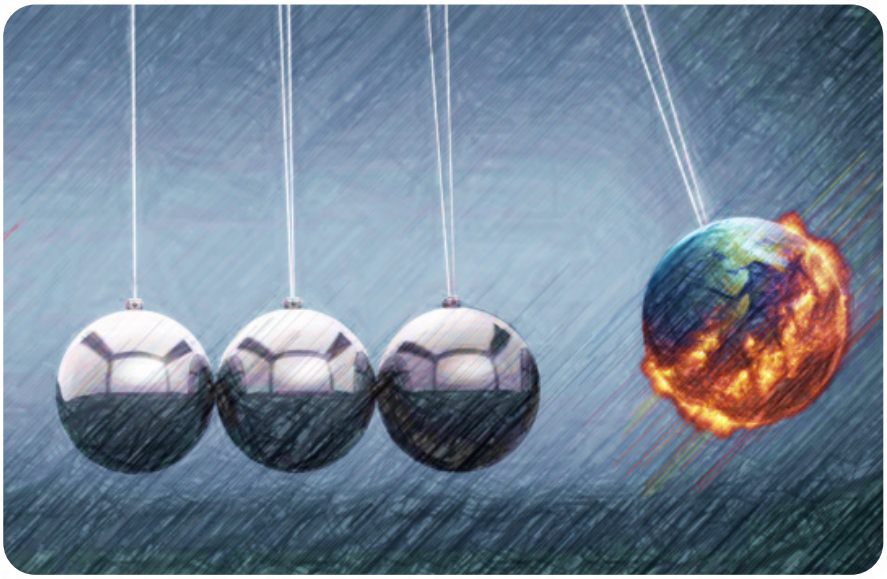

نطاق المستقبلات المحتملة أكثر محدودية؛ فلم يعد المسار الأسوأ السابق يُعدّ مرجحاً بالقدر نفسه، غير أن أكثر المسارات تفاؤلاً أصبحت بدورها أبعد منالاً، بحيث يُنظر اليوم إلى تجاوز عتبة ١/٥ درجة مئوية باعتباره أمراً شبه حتمي. وبعبارة أخرى، ابتعد العالم عن المسار الكارثي المطلق، لكنه ابتعد في الوقت ذاته عن الهدف الطموح لاتفاق باريس. وفي السيناريو الجديد ذي الانبعاثات المرتفعة، يُفترض أن السياسات المناخية ستتراجع أو تُلغى، لكن حتى في هذه الحالة ترتفع انبعاثات الكربون بمعدل أدنى مما قدّرته النماذج السابقة. وتشير التقديرات المبسطة إلى أن هذا المسار قد يفضي بحلول نهاية القرن إلى احترار يقارب ٣/٥ درجات مئوية، أي أقل بنحو درجة واحدة من التقييم السابق. وفي أحدث تقرير مناخي دولي، كان السيناريو المتطرف السابق يُظهر احتراراً وسيطاً يبلغ نحو ٤/٤ درجات حتى عام ٢١٠٠، ضمن نطاق يتراوح بين ٣/٣ و٥/٧ درجات. ومع ذلك، قد يعود مستوى الاحترار في أفق عام ٢١٥٠ إلى نطاق قريب من السيناريو القديم.وجاءت هذه المراجعة نتيجة الانخفاض الكبير في كلفة الطاقات المتجددة واعتماد سياسات التحول البيئي في العديد من الدول. فالسيناريو ٨/٥ لم يكن منذ البداية معدّاً ليكون المستقبل الأكثر احتمالاً، بل كان «حالة منخفضة الاحتمال وعالية الأثر» لاختبار عالم بلا سياسات مناخية ومع استمرار واسع في استهلاك الوقود الأحفوري. وقد برزت المشكلة حين قُدّم هذا السيناريو في وسائل الإعلام وبعض الدراسات بوصفه المسار المعتاد أو المستقبل المرجح إذا استمر الوضع القائم، وهو فهم يرى كثير من علماء المناخ أنه غير دقيق. وحتى أوائل عقد ٢٠١٠، كانت الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة منسجمة إلى حد كبير مع مسار ٨/٥، لكن وتيرة ارتفاعها تباطأت منذ ذلك الحين، وهي اليوم أقرب إلى السيناريوهات المتوسطة. ومع ذلك، ظلّت الانبعاثات التراكمية منذ عام ٢٠٠٥ قريبة من مستوى سيناريو ٨/٥، وهذا التراكم تحديداً هو العامل الحاسم في الاحترار العالمي. وحتى احترار بمقدار ٣/٥ درجات ستكون له تداعيات تكاد تتجاوز التصور؛ ففي الظروف الراهنة، حيث يقترب الاحترار العالمي من عتبة ١/٥ درجة، باتت موجات الحر غير المسبوقة والجفاف والحرائق الواسعة والفيضانات أكثر شدة بالفعل. كما أن السيناريوهات الجديدة لا تستوعب بالكامل دورات التغذية الراجعة المناخية، مثل انبعاث الميثان من ذوبان التربة الصقيعية أو تراجع قدرة المحيطات والغابات على امتصاص الكربون. لذلك، حتى مع انبعاثات أدنى من RCP٨/٥، لا يُستبعد تجاوز ٣/٥ درجات بنهاية القرن. وفي المحصلة، تتوقع جميع السيناريوهات الجديدة تجاوز حد ١/٥ درجة؛ وحتى أكثرها تفاؤلاً يُظهر أولاً احتراراً يقارب درجتين حول عام ٢٠٥٠، ثم يطرح احتمال العودة إلى نحو ١/٦ درجة بحلول ٢١٠٠ اعتماداً على تقنيات احتجاز الكربون التي لا تزال غير ناضجة. أما المسارات الأكثر احتمالاً، فلا تزال تقود إلى احترار يتراوح بين ٢/٥ و٣ درجات بنهاية القرن، وهو مستوى يُعد كارثياً من منظور التنمية الإنسانية والبيئية.

https://www.lemonde.fr/en/environment/article/٢٤/٠٥/٢٠٢٦/why-

YNETNEWS

القرار الصعب لبنك إسرائيل؛ خفض سعر الفائدة في ظل التضخم والحرب والانتخابات

يواجه بنك إسرائيل المركزي أحد أصعب قراراته الأخيرة بشأن سعر الفائدة: هل يخفض الفائدة بما لا يقل عن ٢٥ نقطة أساس، رغم الارتفاع الحاد في مؤشر أسعار المستهلك بنسبة ١/٢ في المئة في نيسان/أبريل، والقلق من تجدد الحرب مع إيران، واحتمال إجراء انتخابات مبكرة؟ وقد ازداد ضغط القطاع الخاص بعد عطلة شافوعوت، إذ يطالب الفاعلون الاقتصاديون بخفض ثانٍ للفائدة هذا العام؛ وهو إجراء قد يهبط بسعر الفائدة الأساسي في إسرائيل من ٤ في المئة إلى ٣/٧٥ في المئة، وبسعر الفائدة التفضيلية إلى ٥/٢٥ في المئة. وكان الخفض السابق قد جرى في ٥ كانون الثاني/يناير وبمقدار ربع نقطة مئوية. وتنبع أهمية القرار من أنه في حال إجراء انتخابات مبكرة في أيلول/سبتمبر، ستتقلص قدرة الحكومة على اتخاذ إجراءات اقتصادية، ليصبح البنك المركزي عملياً المؤسسة المحايدة والفاعلة الوحيدة في إدارة الوضع الاقتصادي. ويرى مؤيدو الخفض أن التضخم السنوي استقر عند ١/٩ في المئة، قريباً من منتصف نطاق الهدف الرسمي للحكومة، البالغ بين ١ و٣ في المئة. كما أن استمرار عدم اليقين الأمني يضعف أوضاع الشركات والأسر، وأن فجوة أسعار الفائدة مع دول

أجرت تخفيضات كبيرة قد اتسعت، فيما ساعدت قوة الشيكل في كبح التضخم، ويمكن لخفض الفائدة أن يخفف فوراً الضغط عن حاملي قروض الإسكان. في المقابل، يشدد المعارضون على مخاطر أساسية، أبرزها أن عدم اليقين السياسي قد يقود إلى قرارات موازنية غير مسؤولة، وأن العجز المالي وارتفاع الإنفاق الدفاعي قد يضغطان على التصنيف الائتماني لإسرائيل، مع احتمال تباطؤ الحكومة في احتواء ارتفاع الأسعار قبل الانتخابات، واستمرار ضيق سوق العمل بما قد يغذي نمو الأجور والأسعار، فضلاً عن أن عدم حل التوترات المرتبطة بمضيق هرمز قد يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع ويخلق ضغوطاً تضخمية جديدة. ومع ذلك، يتوقع ما لا يقل عن نصف محللي البنوك ومؤسسات الاستثمار أن يخفض البنك المركزي الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس، وأن يجري خفضاً إضافياً قبل نهاية العام ليصل سعر الفائدة إلى ٣/٥ في المئة. كما يؤكد ممثلو القطاع التجاري أن الاقتصاد يتباطأ، وأن النمو للفرد بقي راكداً، وأن الفوائد المرتفعة تضغط على الشركات، وتقلص الاستثمار، وتؤخر النشاط الاقتصادي. وفي المقابل، تُطرح عوامل مثل تراجع علاوة المخاطر في إسرائيل وقوة الشيكل بوصفها عناصر تساعد على كبح التضخم. بل إن بعض المهنيين يطالبون بخفض نصف نقطة مئوية، ويصفونه بأنه إجراء ضروري لمنح الاقتصاد «متنفساً». وفي سوق العملات، يكشف سلوك المستهلكين تحولاً لافتاً؛ إذ تشير بيانات محفظة رقمية للعملات الأجنبية إلى أن المبلغ المشحون لكل مستخدم ارتفع بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل بنحو ٣٠ في المئة. وفي الأيام التي هبط فيها سعر الدولار إلى أقل من ٣ شواكل، زادت مشتريات الدولار اليومية بنحو ٧٠ في المئة مقارنة بالأيام العادية. وكان الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل، حين جرى تداول الدولار قرب ٢/٩٥ شيكل، أكثر الأسابيع نشاطاً في تاريخ تلك المنصة. ويُظهر هذا الاتجاه أن شراء العملات الأجنبية لم يعد نشاطاً محصوراً بالسفر أو التجارة، بل أصبح جزءاً من السلوك اليومي للمستهلكين. وقد سجلت الفئة العمرية بين ١٨ و٢٥ عاماً أعلى نمو في شراء الدولار، إذ ارتفع حجم مشترياتها بعد بدء المواجهات بنسبة ٦٥ في المئة. كما أن نحو ٧٠ في المئة من كبار مشتري العملات، أي أعلى ٥ في المئة من المستخدمين من حيث مبالغ الشحن، ينتمون إلى الجيل الشاب. وتدل هذه التطورات على أن سوق العملات في إسرائيل لم تعد مجالاً خاصاً بالفاعلين التجاريين فحسب، بل تحولت إلى أداة لإدارة كلفة السفر والادخار والاستجابة السريعة للأسر أمام تقلبات أسعار الصرف.

https://www.ynetnews.com/business/article/hkbvwllggzgamericas-pressure-

TIMES OF ISRAEL

من هرمز إلى لبنان؛ ما بنود الاتفاق المحتمل بين إيران والولايات المتحدة؟

ملخص المقال: تُظهر التطورات الأخيرة أن المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران من أجل وضع اللمسات النهائية على مذكرة تفاهم تهدف إلى إنهاء الحرب، وإعادة فتح مضيق هرمز، وبدء حوارات أوسع، قد دخلت مرحلة حساسة. فقد أعلن الرئيس الأميركي أن الاتفاق «تم التفاوض عليه إلى حد كبير» وسيُعلن قريباً. ويتمثل المحور الفوري لهذا الإطار في إنهاء القتال، وحل أزمة مضيق هرمز، ثم إطلاق جولة مفاوضات تكميلية مدتها ٣٠ يوماً، قابلة للتمديد، بهدف التوصل إلى اتفاق أشمل. ويُعدّ إعادة فتح مضيق هرمز أحد أبرز البنود المطروحة، باعتباره ممراً حيوياً لإمدادات النفط العالمية كانت إيران قد أغلقته إلى حد كبير منذ بداية الحرب. غير أن رسائل طهران بشأن هذا البند ليست موحدة؛ فمن جهة، قال بعض المسؤولين الإيرانيين إن موافقة جرت على مذكرة تفاهم تشمل وقف الحرب، وإعادة فتح هرمز، ورفع الحصار البحري الأميركي عن إيران، وضمان العبور التجاري الحر من دون فرض رسوم إيرانية. ومن جهة أخرى، أكدت وسيلة إعلام قريبة من الحرس الثوري أن مضيق هرمز سيبقى تحت إدارة إيران، ووصفت الرواية الأميركية بأنها «ناقصة وغير منسجمة مع الواقع». ووفق التفاصيل المطروحة، قد يشمل الاتفاق أيضاً الإفراج عن نحو ٢٥ مليار دولار من الأصول الإيرانية المجمدة في الخارج، كما قيل إن الإطار يتضمن وقف القتال على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان. وأعلنت إيران أن تركيز المرحلة الراهنة ينصب على إنهاء الحرب في كل الجبهات، وأن الملف النووي ليس جزءاً من المفاوضات الجارية حالياً، بل سيُبحث في مرحلة منفصلة. ويبتعد هذا الموقف عن تأكيدات واشنطن التي طالبت مراراً بألا تمتلك إيران سلاحاً نووياً أبداً، وأن تتخلى عن مخزوناتها من اليورانيوم المخصب، وأن تقبل بقيود جدية على برنامج التخصيب. وتشير تقارير إلى وجود إطار من ١٤ بنداً يجري استكماله بعد مشاورات أجراها مسؤولون إيرانيون مع القائد العسكري الأعلى في باكستان في طهران، فيما وُصف الدور الباكستاني في الوساطة بأنه بارز، كما ساهمت قطر في دعم المسار عبر إرسال مسؤول رفيع إلى طهران. وأعرب بعض المسؤولين الإقليميين والدبلوماسيين عن أملهم في اتخاذ القرار النهائي بشأن المسودة خلال ٤٨ ساعة. في المقابل، تشعر إسرائيل بقلق بالغ إزاء البنود المحتملة للاتفاق؛ إذ ترى تقديرات مطروحة في الأوساط الإسرائيلية أنه إذا صحت الشروط المتداولة، فسيكون الاتفاق «مشكلة كبيرة جداً» لإسرائيل، لأنه يمنح إيران إعادة فتح هرمز ومكاسب مالية فورية، بينما يُرجأ الملف النووي، وإخراج مخزونات اليورانيوم المخصب، وبرنامج الصواريخ الباليستية، إلى مرحلة لاحقة أو لا يُدرج ضمن الأولويات العاجلة. وقد وُصف الأمر نقدياً بأن الولايات المتحدة تقدّم امتيازات نقدية، فيما تدفع إيران التزاماتها مؤجلة ومستقبلية. وكانت الحرب الأميركية ــ الإسرائيلية ضد إيران قد بدأت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٦ بهدف إضعاف الحكومة الإيرانية، ومنعها من امتلاك سلاح نووي، ومواجهة برنامجها الصاروخي، واحتواء دعمها للجماعات الوكيلة. وردت إيران بهجمات صاروخية ومسيّرة في المنطقة وبإغلاق مضيق هرمز، ما أدى إلى قفزة في أسعار الطاقة. وبوساطة باكستانية، دخلت المواجهات في وقف لإطلاق النار منذ ٨ نيسان/أبريل، فيما بدأت الولايات المتحدة في ١٣ نيسان/أبريل حصار السفن المرتبطة بإيران. واليوم قد يفتح الاتفاق المحتمل مساراً لخفض التصعيد، غير أن الخلاف حول توقيت ونطاق معالجة الملف النووي لا يزال أبرز نقطة غموض.

https://www.timesofisrael.com/us-iran-signal-deal-could-be-near-as-

HAARETZ

الاحتجاجات المناهضة للحكومة في إسرائيل؛ اتهام نتنياهو بسنوات من السياسات الفاشلة

مساء السبت، نُظّمت سلسلة من الاحتجاجات المناهضة للحكومة في عدة نقاط داخل إسرائيل، شارك فيها إجمالاً نحو ألفي شخص. وأُقيم التجمع الرئيسي في ميدان هابيما في تل أبيب، حيث جمع قرابة ألف مشارك، فيما احتشد مئات الأشخاص في مركز حوريف في حيفا. ومع ذلك، قُدّر حجم هذه الاحتجاجات بأنه أصغر مقارنة بالأشهر الأخيرة. وتمحورت الاعتراضات أساساً حول انتقاد أداء الحكومة في ما يتعلق بالحرب، والمختطفين، والسياسات السابقة لـ٧ تشرين الأول/أكتوبر، إضافة إلى المضي في الوقت نفسه بمشروع مثير للجدل يقضي بإعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية.

وفي تجمع تل أبيب، ألقت والدة أحد المختطفين الذين خُطفوا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، ثم قُتل لاحقاً في غارات جوية إسرائيلية على غزة، كلمةً أكدت فيها أن ابنها كان يخدم في إحدى المؤسسات الأساسية المرتبطة بتصميم وتنفيذ سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه غزة. وادعت أن رئيس الوزراء كان على مدى سنوات على علم بتداعيات نقل الأموال والمنافع الاقتصادية إلى غزة، لكنه واصل سياسة «الهدوء مقابل الامتيازات الاقتصادية». ووفقاً لها، فإن الهدوء الذي سُوّق للمجتمع الإسرائيلي كان «وهماً خطيراً»، وقد انهار هذا التصور في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. ووصفت المجزرة التي وقعت ذلك اليوم بأنها نتيجة سنوات من السياسات الفاشلة التي تجاهلت التحذيرات المتكررة للمسؤولين الأمنيين، وانتهت بأن دفع ثمنها عدد كبير من المواطنين والجنود.وتعلّق جانب مهم آخر من الاحتجاجات بمشروع إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية. فقد انتقدت المتحدثة في تل أبيب، مشيرة إلى أن أحد أبنائها خدم في سلاح البحرية رغم حصوله على إعفاء طبي، استمرار إعفاء شبان أصحاء من الخدمة العسكرية بدعم من الحكومة نفسها التي تُحمَّل مسؤولية الإخفاق الأمني. وتساءلت كيف يمكن لحكومة أن ترسل مراراً قوات الاحتياط والجنود المقاتلين إلى ساحات الخطر، بينما تسمح في الوقت ذاته لفئة أخرى بألا تمثل للخدمة أساساً. ونُظّمت احتجاجات أخرى في بئر السبع، ومفترق كركور، وزخرون يعقوب، وجسر منشه في مرج ابن عامر، ونهاريا. وفي بئر السبع، ألقى أقارب ضحايا ومختطفين من هجوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر كلمات شددوا فيها على المسؤولية السياسية والأمنية للحكومة. وفي إحدى نقاط الاحتجاج عند جسر إلياكيم، أعلن ناشطون أن مجموعة من الفتيان هاجمتهم، فألقت عليهم البيض، ومزقت لافتاتهم وأعلامهم، ووجهت إليهم الشتائم. وبحسب المحتجين، أبعدت الشرطة الفتيان عن المكان في البداية، لكنهم عادوا بعد وقت قصير. وفي المجمل، ورغم أن الاحتجاجات كانت محدودة من حيث عدد المشاركين مقارنة بالموجات السابقة، فإنها لا تزال تعكس استمرار أزمة الثقة العامة بالحكومة، وغضب عائلات الضحايا والمختطفين، والانقسام العميق داخل المجتمع الإسرائيلي حول المسؤولية السياسية، والحرب، وقضية الخدمة العسكرية.

https://www.haaretz.com/israel-news/٢٣-٠٥-٢٠٢٦/ty-article/.

IISS

لماذا يعيد الأردن تصميم جيشه؟

بدأ الأردن، استجابةً للتحول السريع في البيئة الأمنية للشرق الأوسط، برنامجاً يمتد لثلاث سنوات لإعادة تصميم قواته المسلحة، بهدف بناء جيش أصغر حجماً، وأكثر كفاءة، وأشد اعتماداً على التكنولوجيا، وأكثر توافقاً مع متطلبات الحروب الهجينة وغير التقليدية. وفي هذا الإطار، يجري التركيز على دمج الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية، وتطوير القدرات السيبرانية، واستخدام الأنظمة غير المأهولة، وتعزيز الدعم اللوجستي، ورفع قدرة الصناعات الدفاعية المحلية. فقد تغيّرت التهديدات الأمنية التي تواجه الأردن بسرعة منذ تطورات عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، وباتت بيئته الأمنية تتكون من مزيج من الفاعلين غير الدولتيين

المدعومين من إيران، وشبكات تهريب المخدرات، والجماعات الجهادية، والقدرات غير المتناظرة لدى إيران وإسرائيل. وقد تحولت الحدود الأردنية الطويلة والقليلة السكان مع سوريا إلى مسار نشط لتهريب المخدرات، مع استخدام متزايد للتكنولوجيا، بما في ذلك الطائرات المسيّرة. كما تظل إيران، رغم تراجع نفوذها الإقليمي، تهديداً مهماً في نظر عمّان، سواء عبر محاولات تهريب الأسلحة والمتفجرات إلى حماس عبر الأردن، أو عبر مساعي قوى وكيلة لإنشاء خلايا محلية لإنتاج الصواريخ داخل البلاد. وتمنح الطائرات المسيّرة الرخيصة والعمليات السيبرانية طهران والجماعات المتحالفة معها ميزة غير متناظرة. وفي المقابل، تغيّرت نظرة عمّان إلى إسرائيل على نحو ملحوظ؛ إذ إن سياسات إسرائيل في الضفة الغربية، والنزعة نحو الضم، واحتمال التهجير القسري للفلسطينيين، ودعم جماعات انفصالية في سوريا، وفرض أجندة أمنية من دون مراعاة الحسابات الأردنية، جعلت إسرائيل تتحول في نظر عمّان من شريك أمني موثوق إلى مصدر لعدم الاستقرار. كما يُعد إنشاء الفرقة ٩٦ الإسرائيلية في أواخر عام ٢٠٢٤ لحماية حدود حوض نهر الأردن مؤشراً على تراجع الثقة الأمنية بين الطرفين. وتستند عملية تحديث الجيش الأردني إلى شراكات غربية وإقليمية؛ فالأردن حليف رئيسي للولايات المتحدة من خارج حلف شمال الأطلسي منذ عام ١٩٩٦، كما افتُتح مكتب ارتباط للناتو في عمّان عام ٢٠٢٥. ويستفيد الأردن من المساعدات العسكرية الأميركية، ومشاريع الناتو، ونقل المعدات من شركاء مثل ألمانيا وبريطانيا. وقد وفّرت تجربة إنشاء حواجز حدودية مزودة بأجهزة استشعار وأبراج مراقبة منذ عام ٢٠١٦، وإطلاق موقع لاختبار أنظمة مكافحة المسيّرات عام ٢٠٢٢، واستخدام ضربات جوية محدودة ضد مهربي المخدرات حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، أرضية مؤسسية لهذا التحول. غير أن الجيش الأردني يواجه تقادماً خطيراً في معداته؛ فجزء كبير من القوة البرية يخدم ضمن ثمانية ألوية مشاة ميكانيكية تستخدم ناقلات جند بلجيكية وهولندية قديمة، وأنظمة قائمة على M113 العائدة إلى حقبة حرب فيتنام، وهي معدات لا تلبي متطلبات ساحة المعركة الحديثة من حيث الطاقة اللازمة لتشغيل المستشعرات الجديدة أو مستوى الحماية المدرعة. كما يعتمد الدفاع الجوي على أنظمة قديمة مثل MIM-23 I-Hawk وStrela-10، ولا يبدو كافياً لمواجهة المسيّرات أو الصواريخ الجوالة والباليستية الإيرانية أو التهديدات الإسرائيلية المحتملة. ولا يملك الأردن سوى سربين من مقاتلات F-16، فيما يبقى الدعم الأميركي محدوداً. أما العائق الأكبر فهو القدرة المالية؛ إذ بلغ الدين العام الأردني أواخر عام ٢٠٢٥ نحو ١٠٨٫٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويُتوقع أن يبلغ عجز موازنة ٢٠٢٦ نحو ٦٫١ في المئة، بينما تمثل النفقات العسكرية ٣٫٨ في المئة من الناتج المحلي، وتُقدّر الموازنة الدفاعية بنحو ٢٫١ مليار دولار، والمساعدة العسكرية الأميركية السنوية بنحو ٣٥٠ مليون دولار. وفي الوقت نفسه، يشكل الجيش مصدراً مهماً للتوظيف في بلد تبلغ البطالة فيه نحو ١٦٫٢ في المئة، ما يجعل تقليصه أو إعادة هيكلته عرضة لمقاومة اجتماعية. كما تظل الصناعات الدفاعية الأردنية محدودة في المركبات المدرعة والخفيفة، والصواريخ القصيرة المدى، والأسلحة الخفيفة المنتجة بترخيص، والأنظمة المضادة للدروع. وخلال الفترة ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢٤، بلغت حصة الأردن من صادرات السلاح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو ٥ في المئة، معظمها من الأسلحة المستعملة. وفي ظل المنافسة مع إسرائيل وتركيا والسعودية وقطر والإمارات، يواجه الأردن صعوبة جدية في جذب التكنولوجيا ورأس المال. وفي المجمل، تبدو الإصلاحات العسكرية ضرورية للأردن، لكنها مكلفة وسياسية، ويتوقف نجاحها على إدارة التهديدات الإقليمية والقيود المالية والضغوط الاجتماعية والالتزامات الدولية والحاجة إلى تقليص البنى التقليدية في وقت واحد؛ فإذا أُحسن تمويلها وإدارتها، فقد تفضي إلى جيش رشيق وحديث وقادر على الصمود لجيل جديد.

https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/٠٥/٢٠٢٦/

IISS

النزاع وأمن المنشآت النووية في الشرق الأوسط

إن تزايد الهجمات على المنشآت النووية والبنى التحتية للطاقة في الشرق الأوسط يفرض على دول الخليج، الساعية إلى تطوير الطاقة النووية، تقييماً أكثر جدية للمخاطر الأمنية وسبل الحد منها. فقد أظهرت الهجمات الأميركية والإسرائيلية على البرنامج النووي الإيراني في عامَي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، وكذلك احتلال محطة زابوريجيا النووية في أوكرانيا منذ عام ٢٠٢٢، أن الأعراف القانونية والسياسية التي تحظر استهداف المنشآت النووية باتت تحت ضغط شديد، رغم أن قاعدة الامتناع

عن الهجوم المباشر على المحطات النووية العاملة لا تزال، إلى حد كبير، قائمة. واستند منطق الهجمات الأميركية والإسرائيلية على المنشآت النووية الإيرانية أساساً إلى اعتبارات منع الانتشار، إذ استهدفت غالباً مراكز التخصيب وتصنيع الوقود والأبحاث المرتبطة بالتسليح، لا المحطات التي تنطوي على خطر واسع لإطلاق مواد إشعاعية. ولم تُستهدف محطة بوشهر، وهي المحطة النووية العاملة الوحيدة في إيران، بصورة مباشرة في هجمات ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، وهو ما يرجّح أن المخاوف البيئية واحتمال وقوع كارثة إشعاعية أُخذا في الاعتبار عند اختيار الأهداف. كما أن سوابق الهجمات الإسرائيلية على مفاعلات أوزيراك في العراق، والكُبر في سوريا، وآراك في إيران، وقعت عندما لم تكن تلك المفاعلات تشغيلية ولم تكن المواد النووية موجودة في مواقعها. ولا توجد حالياً مخاوف جدية تتعلق بالانتشار بشأن بوشهر؛ فهي تستخدم يورانيوم منخفض التخصيب، وليست مصممة لإنتاج البلوتونيوم بكفاءة، وتزوّدها روسيا بالوقود وتستعيده بعد الاستخدام، كما يوجد فيها مئات الفنيين الروس، وتخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ذلك، حتى إن كان احتمال استهداف بوشهر منخفضاً، فإن تداعياته على دول الخليج ستكون بالغة الخطورة، ولذلك فعّل مركز إدارة الطوارئ التابع لمجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٢٥ آليات مراقبة مستويات الإشعاع.

ويتزايد أيضاً تهديد الفاعلين غير الدولتيين؛ فبخلاف الهجمات التي تنفذها الدول غالباً بدوافع منع الانتشار، قد يُصمَّم هجوم إرهابي تحديداً لإحداث إطلاق إشعاعي وبث الذعر بين السكان. ففي عام ٢٠١٧، ادعى الحوثيون إطلاق صاروخ كروز على محطة براكة الإماراتية، من دون تقديم أدلة أو تسجيل أضرار. وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٦، تسبب هجوم بطائرة مسيّرة على مولّد تزويد الطاقة في المحطة نفسها باندلاع حريق، من دون وقوع تسرب إشعاعي، فيما عملت مولدات الديزل الاحتياطية. وأُعلن أن المسيّرة انطلقت من الأراضي العراقية، مع ترجيح احتمال تورط جماعات متحالفة مع إيران. ومع تطور صواريخ ومسيّرات الفاعلين غير الدولتيين، أصبحت مهاجمة المنشآت النووية أقل صعوبة؛ وحتى إذا عجز صاروخ باليستي عن اختراق مبنى الاحتواء، تبقى أحواض الوقود المستهلك، التي قد تكون خارج البنية الرئيسية، عرضة للخطر. وقد يؤدي فقدان التبريد أو تصريف مياه تلك الأحواض إلى اشتعال الوقود المستهلك وانتشار مواد إشعاعية في الجو، وهو حادث قد يفرض، في حالة براكة، إخلاء مدن مثل الدمام والدوحة والمنامة. ولخفض المخاطر، ينبغي للدول النووية الجديدة اختيار مفاعلات أكثر مقاومة للانتشار، مثل مفاعلات الماء الخفيف العاملة بيورانيوم منخفض التخصيب، مع دورة وقود أحادية وترتيبات توريد واستعادة من طرف ثالث. وتواجه السعودية مستوى أعلى من الشكوك بسبب توترها مع إسرائيل وتصريحاتها بشأن امتلاك سلاح نووي إذا أقدمت إيران على ذلك، لكن التعاون النووي المدني وفق معايير صارمة لعدم الانتشار يمكن أن يقلل خطر الضربة الوقائية. وفي النهاية، يبقى تطوير الطاقة النووية في الخليج ممكناً، لكنه يتطلب تصاميم أكثر أماناً، وأنظمة طاقة احتياطية، ومنشآت مقاومة، وحماية للوقود المستهلك، واستعداداً طارئاً فعالاً. ورغم أن المفاعلات الصغيرة المعيارية تبدو أكثر أماناً لصغر حجمها، فإن ضعف تدريعها قد يجعلها أكثر عرضة للهجمات الحركية، فيما يزيد دفنها تحت الأرض الحماية ويصعّب في الوقت نفسه الوصول إليها عند الطوارئ..

https://www.iiss.org/online-analysis/charting-middle-

GLOBAL TIMES

ماذا تكشف موجة أخرى من اللقاءات المكثفة في بكين؟

تُعدّ الموجة الجديدة من اللقاءات الدبلوماسية المكثفة التي شهدتها بكين خلال أيار/مايو ٢٠٢٦ مؤشراً على تنامي مكانة الصين في الدبلوماسية العالمية، وعلى سعيها إلى تقديم نفسها بوصفها قطباً للاستقرار والتنمية والتعاون في بيئة دولية مضطربة. ففي هذا الشهر، استضافت الصين ما لا يقل عن اثني عشر تبادلاً ثنائياً رفيع المستوى وحدثاً متعدد الأطراف، في مسار يُنظر إليه باعتباره امتداداً لسلسلة زيارات متعاقبة قام بها قادة أوروبيون وقادة من دول الجوار منذ أواخر العام الماضي وحتى مطلع العام الجاري. ووفقاً للمعطيات المطروحة، زار

الصين أربعة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، كما قامت جميع دول مجموعة السبع، باستثناء اليابان، بزيارات مماثلة. كذلك كانت قائمة قادة الدول النامية الذين قصدوا الصين أكثر اتساعاً، وشملت مسؤولين من فيتنام والإمارات وموزمبيق وطاجيكستان. ولا يُنظر إلى هذا الزخم في الزيارات بوصفه أمراً عارضاً، بل باعتباره نتيجة رؤية الدول للصين كفاعل يتمتع بأفق تنموي أوضح، واستقرار أكثر رسوخاً، وحلول أكثر فاعلية في مجال الحوكمة. وعلى مستوى علاقات القوى الكبرى، تُربط لقاءات بكين بمفهوم المسؤولية الاستراتيجية؛ إذ تُعرّف العلاقات الصينية ــ الأميركية في إطار «علاقة بنّاءة ذات استقرار استراتيجي»، فيما توصف العلاقات الصينية ــ الروسية بأنها دخلت مرحلة جديدة أكثر دينامية. وفي هذا السياق، تسعى الصين إلى تقديم نفسها بوصفها فاعلاً يبتعد عن منطق الحرب الباردة، ولعبة المحصلة الصفرية، والاستقطاب التكتلي، ويقدّم قدراً من اليقين الاستراتيجي في عالم مضطرب. وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط، يُشدَّد على أن الصين، من خلال تقديم مقترحات للسلام والاستقرار الإقليميين، وكذلك عبر مساعدة الدول النامية المتأثرة باضطراب مسارات الملاحة في مضيق هرمز، اتبعت نهجاً قائماً على الحوار، والتسوية السياسية للخلافات، ورفض استخدام القوة أو الاصطفافات التكتلية. ويعرض هذا الجزء من السرد الصين لا بوصفها قوة اقتصادية فحسب، بل كفاعلة مسؤولة في إدارة الأزمات الدولية. ويتمثل بعد آخر من هذا المسار في جاذبية نموذج التنمية الصيني؛ إذ تُفسَّر زيارات المسؤولين الأجانب إلى المراكز الصناعية والتكنولوجية والتنموية في الصين، بما في ذلك الاطلاع على صناعات التصنيع الذكي، والروبوتات الصناعية، والمناطق الحضرية الحديثة، والقطارات فائقة السرعة، والتجارب المرتبطة بالموازنة بين حماية البيئة والحد من الفقر، على أنها مؤشر إلى الاعتراف بإنجازات الصين في التنمية والحوكمة. ومن هذا المنظور، تُقدَّم نجاحات الصين باعتبارها ملموسة وقابلة للمشاهدة وذات قابلية للاقتداء من جانب دول أخرى. وعلى مستوى النظام العالمي، يؤكد النص فكرة أن العالم، في ظل تصاعد الأحادية والحمائية، يحتاج إلى رؤية جديدة للحوكمة العالمية. وتُعرض مبادرة الحزام والطريق والمبادرات العالمية الأربع الكبرى التي طرحتها الصين بوصفها أدوات لتعزيز السلام والتنمية وبناء التوافق والتعاون. وفي هذا الإطار، تؤكد الصين أنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولا تفرض إرادتها، وتتمسك بمبدأ المساواة بين جميع الدول، بصرف النظر عن حجمها أو قوتها أو ثروتها. أما اقتصادياً، فإن تطبيق معاملة الرسوم الجمركية الصفرية على الواردات من ٥٣ دولة أفريقية لها علاقات دبلوماسية مع الصين اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠٢٦، وتعزيز التعاون في مجالات التجارة والطاقة الجديدة والاقتصاد الذكي والثقافة والتعليم والبحث والرياضة، والسعي إلى الحفاظ على استقرار السلاسل الصناعية وسلاسل الإمداد، تُقدَّم جميعها كأدلة على الدور المسؤول للصين. والخلاصة الأساسية أن موجة زيارات بكين ترسم صورة لصين منفتحة وشاملة ومستقرة ومولّدة للفرص، تسعى إلى تقديم نفسها شريكاً موثوقاً للعالم في مواجهة الفوضى والتقابل وعدم اليقين.

https://www.globaltimes.cn/page/١٣٦١٦٩٤/٢٠٢٦٠٥.shtmlfirst-

REUTERS

كيف انهارت الدبلوماسية الأميركية في عهد ترامب؟

تواجه الدبلوماسية الأميركية في الولاية الرئاسية الثانية لدونالد ترامب أزمة بنيوية، تراجعت فيها القنوات الرسمية والسفارات والمؤسسات التقليدية للسياسة الخارجية أو أُقصيت عن دائرة صنع القرار. ويُعدّ تحذير ترامب لإيران في ٧ نيسان/أبريل مثالاً بارزاً على ذلك، حين قال إن «حضارة كاملة ستُدمَّر هذه الليلة». وقد دفع هذا التهديد الحكومات الأوروبية إلى التساؤل العاجل عما إذا كانت واشنطن تفكر في استخدام السلاح النووي، غير أنها حين طلبت توضيحاً عبر المسار التقليدي، أي وزارة الخارجية الأميركية، جاءها رد

المسؤولين الأميركيين بأنهم لا يعرفون ما الذي قصده الرئيس أو ما إذا كانت تصريحاته تمهّد لأي إجراء. ويُنظر إلى هذه الواقعة بوصفها رمزاً لانهيار غير مسبوق في آلية الدبلوماسية الأميركية؛ ففي وقت تُحدث فيه تصريحات ترامب صدمة في الأسواق والعواصم العالمية، تلجأ الحكومات الأجنبية إلى قنوات غالباً ما تكون إما صامتة، أو بلا معلومات، أو مستبعدة أصلاً من القرار. فمن أصل ١٩٥ منصب سفير أميركي حول العالم، لا يزال ١٠٩ شاغراً، وتُدار السفارات في دول كثيرة بواسطة قائمين بالأعمال بدلاً من سفراء مصادق عليهم من مجلس الشيوخ، وهو وضع تراه بعض الحكومات خفضاً لمستوى العلاقات. وفي محيط إيران، تفتقر خمس من الدول السبع المجاورة لها، وأربع من الدول الخليجية الست، إلى سفراء أميركيين. وتعتبر إدارة ترامب هذه التحولات تبسيطاً للدبلوماسية ورفعاً لكفاءتها، لكن المنتقدين يرون أن واشنطن تفقد قدرتها على فهم البيئة الدولية وإدارة الأزمات. فقد غادر وزارة الخارجية خلال العام الماضي نحو ٣٠٠٠ موظف، أي ما يقارب ١٥ في المئة من القوة العاملة داخل الولايات المتحدة؛ أُقيل نصفهم تقريباً، فيما غادر الباقون عبر حزم استقالة تشجيعية. وفي كانون الأول/ديسمبر، استُدعي نحو ٣٠ سفيراً بصورة مفاجئة من أنحاء العالم. كما هبطت حصة الدبلوماسيين المهنيين بين السفراء المعيّنين في حكومة ترامب الثانية إلى نحو ٩ في المئة، بعدما كانت خلال نحو خمسة عقود تتراوح عادة بين ٥٧ و٧٤ في المئة. وفي الوقت نفسه، حلّت شبكة صغيرة من المقربين إلى ترامب محل الآليات الرسمية. فقد تركز النفوذ والمعلومات في يد عدد محدود من المبعوثين الخاصين، من بينهم صهر ترامب ورجل أعمال مقرّب منه، باتت بعض الحكومات الأجنبية تفضّل التواصل معهم على القنوات الرسمية. وفي ملف إيران، شارك هؤلاء المبعوثون في مفاوضات جنيف مع المسؤولين الإيرانيين، لكن، وفق رواية مسؤولين أوروبيين، من دون مرافقة خبراء نوويين متخصصين. كما قيل إن ستة خبراء نوويين على الأقل ممن يتابعون ملف إيران أُبعدوا خلال الأشهر السابقة. وقد أدى هذا الفراغ الفني إلى صعوبات لدى المفاوضين الأميركيين في فهم الفروق بين عتبات التخصيب ومكوّنات البرنامج النووي الإيراني. وزاد إضعاف مجلس الأمن القومي من حالة الارتباك؛ إذ تقلص عدد موظفيه من مئات إلى بضع عشرات، وبحسب بعض المسؤولين، توقفت الاجتماعات المنتظمة بين الوكالات لفترة عملياً. وفي ملفات محورية مثل حرب أوكرانيا أو مستقبل حلف شمال الأطلسي، كان الموظفون يرصدون منشورات ترامب على منصته الاجتماعية بدلاً من تلقي توجيهات رسمية. وفي أوكرانيا، أثّر التوقف المفاجئ للمساعدات العسكرية والاستخباراتية، من دون إنذار مسبق، حتى في أمن موظفي السفارة الأميركية في كييف. ونتيجة لذلك، غيّر حلفاء الولايات المتحدة أسلوب تعاملهم مع واشنطن؛ فلجأت كوريا الجنوبية، في أزمة الرسوم الجمركية البالغة ٢٥ في المئة، إلى رئيس موظفي البيت الأبيض بدلاً من المفاوضين التجاريين، واستخدمت اليابان قنوات غير رسمية وشخصيات تجارية قريبة من ترامب لإيصال رسائلها إليه. وفي أوروبا، اختارت بعض الحكومات الصمت وضبط النفس أمام تهديداته الحادة، اعتقاداً منها بأن الرد العلني قد يدفعه إلى تصعيد الأزمة. والخلاصة أن الدبلوماسية الأميركية تحولت من نظام مؤسسي مهني متعدد المستويات إلى نمط شخصي غير رسمي مرتبط بالدائرة الضيقة للرئيس؛ وهو نمط قد يسرّع صنع القرار، لكنه يرفع بشدة مخاطر سوء الفهم، وغياب الخبرة، وعدم الاستقرار الاستراتيجي، والخطأ في الحسابات خلال الأزمات العالمية.

https://www.reuters.com/ar/world/WLCP٥٣M٥SVN٥DLR٢٢ZL٣PXGN

FOREIGN

كيف يسيء الغرب تفسير نجاح مودي؟

ظلّ إدراك الغرب للهند في ظل قيادة ناريندرا مودي عالقاً بين روايتين متطرفتين: فمن جهة، تُقدَّم الهند بوصفها «أكبر ديمقراطية في العالم» وبديلاً قيمياً في مواجهة الصين؛ ومن جهة أخرى، يرى بعضهم أنها تسير نحو السلطوية الانتخابية والديمقراطية غير الليبرالية. غير أن الواقع أكثر تعقيداً: فقد أصبحت الهند في عهد مودي أقل ليبرالية، لكنها لا تزال ديمقراطية. وتكتسب الهند أهمية بالنسبة إلى الغرب من ثلاثة جوانب: وزنها السكاني والاقتصادي، ودورها كقوة موازنة في مواجهة الصين، وشرعيتها الديمقراطية. فهي أكثر دول العالم سكاناً، وتسير نحو التحول إلى

ثالث أكبر اقتصاد عالمي بحلول نهاية العقد الحالي. وتستثمر نيودلهي هذه الصورة عبر تقديم نفسها بوصفها «أم الديمقراطية»، من استضافة اجتماعات مرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتأكيد على «دمقرطة الذكاء الاصطناعي»، إلى ادعاء تمثيل الجنوب العالمي والسعي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن المخاوف بشأن وضع الديمقراطية الهندية حقيقية؛ إذ يُنتقد نفوذ حزب بهاراتيا جاناتا في مؤسسات مثل الإعلام والقضاء، وتراجع الفضاء المدني، وإضعاف حقوق الأقليات. لكن الهند لا تُقارن بحالة الطوارئ بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧، حين عُلّق الحكم الديمقراطي عملياً، إذ لا تزال الآليات الانتخابية والمشاركة السياسية والتنافس الحزبي فاعلة. وقد أظهرت الانتخابات المحلية الأخيرة هذه الحيوية، حيث شملت عمليات التصويت في ولايات آسام، وكيرالا، والبنغال الغربية، وتاميل نادو، وإقليم بودوتشيري، أكثر من ٢٢٠ مليون شخص، أي ما يعادل نحو نصف سكان الاتحاد الأوروبي وثلثي سكان الولايات المتحدة. وتجاوزت المشاركة في البنغال الغربية ٩٠ في المئة. كما عكست هذه الانتخابات اتجاهات عالمية، مثل تراجع الأحزاب التقليدية، وصعود شخصيات جديدة، والتحول نحو اليمين. ومع سقوط آخر حكومة شيوعية في كيرالا، لم تعد أي ولاية هندية منذ عام ١٩٧٧ خاضعة لحكم الشيوعيين.ويحكم حزب مودي، مع حلفائه في التحالف الوطني الديمقراطي، ٢٢ ولاية وإقليماً من أصل ٣٦ وحدة فدرالية في الهند، فيما يحكم الحزب وحده ١٧ منها، بعدما كان هذا الرقم ٧ فقط عند وصول مودي إلى السلطة عام ٢٠١٤. وقد تحقق هذا النجاح في وقت تعرض فيه الاقتصاد الهندي لضغوط بسبب الحرب مع إيران: فالروبية سجّلت أسوأ أداء بين العملات الآسيوية، والهند تستورد نحو ٩٠ في المئة من النفط الخام الذي تستهلكه، وقبل الحرب كان أكثر من ٨٠ في المئة من وارداتها من الغاز المسال، ونحو نصف وارداتها من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، وربع وارداتها من الأسمدة، يمر عبر مضيق هرمز. ويعود جزء من نجاح مودي إلى الهندسة الاجتماعية واستثمار الانقسامات الهوياتية؛ ففي البنغال الغربية، أثار حذف نحو ٩ ملايين اسم من قوائم الناخبين، واعتراض ٢٫٧ مليون شخص على حذف أسمائهم، مخاوف من تأثير غير متناسب على الأقليات. ورغم أن المسلمين يشكلون نحو ١٥ في المئة من الناخبين، فإنهم غير ممثلين في حكومة مودي، ولا يشغلون سوى ٢٤ مقعداً، أي أقل من ٥ في المئة من مجلس النواب. ومع ذلك، لا يمكن تفسير شعبية مودي بالقومية الهندوسية وحدها؛ فصورته الشخصية كزعيم زاهد ووطني، وبرامجه الاجتماعية، والبنية التحتية الرقمية، والمبادرات الموجهة للنساء، وسياسته الخارجية الحازمة، وردوده الصارمة على التهديدات الأمنية، واستضافة قمم كبرى مثل مجموعة العشرين والذكاء الاصطناعي وبريكس، كلها عززت مكانته. كما عمّق ضعف المعارضة وانقسامها هذا المسار. ومن المرجح أن يترشح مودي عام ٢٠٢٩ لولاية رابعة متتالية. وهذا الاستمرار، مقارنة بعدم الاستقرار السياسي في بعض الديمقراطيات الغربية، يمنح نوعاً من الثبات السياسي؛ فمنذ عام ٢٠٠٠ عرفت الهند ثلاثة رؤساء وزراء، بينما شهدت بريطانيا ثمانية. ومع ذلك، يبقى مستقبل ما بعد مودي غامضاً. فالهند لا تزال ديمقراطية حية لكنها ناقصة؛ فهي ليست نموذجاً ديمقراطياً مثالياً، ولا نظاماً يقف على حافة موت الديمقراطية.

https://foreignpolicy.com/٢٢/٠٥/٢٠٢٦/modi-india-europe-

ECONOMIST

الخطة «ب» السرية لأوروبا كبديل عن الناتو؟

The Economist

تُظهر التطورات الأخيرة أن الفجوة الأمنية بين الولايات المتحدة وأوروبا دخلت مرحلة حساسة، لم يعد فيها احتمال تقليص واشنطن التزاماتها الدفاعية في حلف شمال الأطلسي، أو حتى انسحابها التدريجي منها، مجرد سيناريو نظري. ويُعدّ إلغاء إرسال لواء مدرع أميركي إلى بولندا، بعد أيام فقط من استكمال الاستعدادات الرسمية له في قاعدة فورت هود بولاية تكساس، مؤشراً واضحاً على عدم استقرار التزامات واشنطن تجاه الدفاع عن أوروبا. وكان من المقرر أن يُرسَل اللواء المعروف باسم «بلاك جاك»، والمؤلف من نحو ٤ آلاف عسكري، إلى بولندا لتعزيز ردع الناتو في مواجهة التهديد الروسي. وقد أكد قائد هذه الوحدة أن نشر لواء قتالي مدرع على خط المواجهة يبعث رسالة واضحة لا لبس فيها إلى الخصوم. غير أن الحكومة الأميركية، بعد أقل من أسبوعين، أرسلت رسالة معاكسة وألغت عملية الانتشار.

وكان هذا القرار ثاني حالة تقليص للحضور العسكري الأميركي في أوروبا خلال الشهر نفسه. وتُعزى جذور هذا التراجع إلى استياء الرئيس الأميركي من مستوى دعم الأوروبيين لحربه ضد إيران. وبناء على ذلك، تبعث واشنطن برسالة مفادها أن الالتزامات الأمنية الأميركية في أوروبا قد تصبح خاضعة للخلافات السياسية والمصالح الظرفية للحكومة الأميركية. وإضافة إلى إلغاء إرسال القوات إلى بولندا، أُفيد بأن الولايات المتحدة تعتزم في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٢٦ الإعلان عن خفض القوات التي كانت ملتزمة بإرسالها في حال تعرض أوروبا لهجوم. ويكتسب هذا المسار أهمية استراتيجية بالنسبة إلى أوروبا، لأن أساس النظام الأمني في القارة منذ الحرب العالمية الثانية قام على الضمان العسكري الأميركي وآلية الدفاع الجماعي داخل الناتو. فإذا خفّضت واشنطن التزاماتها أو تراجعت عن دورها التقليدي، فستجد الدول الأوروبية نفسها مضطرة إلى إنشاء آليات بديلة أو مكملة للدفاع عن نفسها. ويشير عنوان «الخطة ب» تحديداً إلى هذه الضرورة: استعداد أوروبا لسيناريو لا تعود فيه الولايات المتحدة الركيزة الأساسية لأمن القارة. ولا تكمن المسألة الرئيسية في خفض بضعة آلاف من الجنود الأميركيين فحسب، بل في تآكل الثقة بمدى الاعتماد على الولايات المتحدة كضامن أمني لأوروبا. فالإلغاء المفاجئ للانتشار العسكري، وتقليص الالتزامات المعلنة، وربط الدفاع عن أوروبا بخلافات خارج الإقليم، كلها عوامل تعزز المخاوف من أن يواجه الناتو، في حال وقوع أزمة كبرى، انقساماً سياسياً خطيراً. ونتيجة لذلك، تواجه أوروبا سؤالاً جوهرياً: إذا تراجعت الولايات المتحدة عن دورها المركزي في الناتو، فما البنية الدفاعية والمالية والصناعية والقيادية القادرة على ملء هذا الفراغ؟ لا تزال الإجابة عن هذا السؤال غير واضحة، غير أن المؤشرات الأخيرة تدل على أن النقاش بشأن الاعتماد الدفاعي الذاتي لأوروبا تجاوز مستوى الشعار السياسي، وتحول إلى قضية عملية وملحّة في الحسابات الأمنية للقارة.

https://www.economist.com/europe/١٩/٥/٢٠٢٦/europes-secret-plan-

AXIOS

أبعاد مسودة الاتفاق المؤقت بين إيران والولايات المتحدة؛ من إعادة فتح هرمز إلى تقييد البرنامج النووي؟

تستند مسودة الاتفاق التي باتت الولايات المتحدة وإيران قريبتين من توقيعها إلى تمديد وقف إطلاق النار لمدة ٦٠ يوماً؛ وهي فترة يُعاد خلالها فتح مضيق هرمز، وتتمكن إيران من بيع نفطها بحرية، وتُستأنف المفاوضات بشأن تقييد برنامجها النووي. وتكمن الأهمية الأساسية لهذا الاتفاق في منع تصعيد الحرب وتخفيف الضغط عن سوق النفط العالمية، رغم أنه لم يتضح بعد ما إذا كان قادراً على التحول إلى اتفاق سلام دائم يستجيب للمطالب النووية لواشنطن. ووفق الخطة المطروحة، يوقّع الطرفان

مذكرة تفاهم لمدة ٦٠ يوماً قابلة للتمديد بموافقة متبادلة. وخلال هذه المدة، يبقى مضيق هرمز مفتوحاً من دون فرض رسوم، وتلتزم إيران بإزالة الألغام التي زرعتها في هذا الممر البحري، بما يسمح باستئناف حرية مرور السفن. وفي المقابل، ترفع الولايات المتحدة الحصار عن الموانئ الإيرانية وتصدر جزءاً من الإعفاءات من العقوبات، بحيث تستطيع إيران بيع نفطها بحرية. ويُوصَف المنطق الأساسي لهذه الصيغة بأنه «امتياز مقابل الأداء»؛ أي إن سرعة تنفيذ رفع الحصار والانفراجات الاقتصادية ستتحدد بمدى سرعة إزالة الألغام وعودة الملاحة البحرية. وكانت إيران قد طالبت بالإفراج الفوري عن الأصول المجمدة ورفع دائم للعقوبات، غير أن الجانب الأميركي ربط هذه الإجراءات بتنازلات ملموسة وقابلة للتحقق.وفي المجال النووي، تتضمن مسودة النص التزام إيران بعدم السعي إلى امتلاك سلاح نووي، وبدء مفاوضات بشأن تعليق برنامج تخصيب اليورانيوم وإخراج مخزونات اليورانيوم العالي التخصيب. كما يُقال إن إيران قدمت، عبر الوسطاء وبصورة شفوية، تعهدات بشأن حدود التنازلات التي قد تكون مستعدة لقبولها مقابل تعليق التخصيب وتسليم المواد النووية. وستتفاوض الولايات المتحدة خلال فترة الستين يوماً حول رفع العقوبات والإفراج عن الموارد المالية الإيرانية، لكنها تؤجل تنفيذ هذه البنود إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي وتطبيقه بصورة قابلة للتحقق. وفي الإطار نفسه، ستبقى القوات الأميركية التي انتشرت في المنطقة خلال الأشهر الأخيرة طوال فترة الستين يوماً، ولن تنسحب إلا في حال التوصل إلى اتفاق نهائي. ومن البنود الحساسة في المسودة إنهاء الحرب بين إسرائيل وحزب الله في لبنان. وقد أُثيرت مخاوف بشأن هذا البند، غير أن التأكيد جاء على أن وقف إطلاق النار لن يكون أحادياً، وأن إسرائيل ستبقى مخولة باتخاذ إجراء وقائي إذا حاول حزب الله إعادة التسلح أو استئناف الهجمات. وتتم الوساطة بمشاركة عدة دول عربية وإسلامية؛ فقد دعم قادة الإمارات والسعودية وقطر ومصر وتركيا وباكستان مسار الاتفاق في المشاورات الأخيرة. وبرز دور باكستان بصورة خاصة، إذ حضر قائدها العسكري الأعلى إلى طهران لاستكمال صياغة الاتفاق. ورغم قرب التوصل إليه، لم يُنجز الاتفاق بعد ولا يزال احتمال انهياره قائماً. وتأمل واشنطن في حل الخلافات المتبقية خلال الساعات المقبلة وإعلان الاتفاق، غير أن استمرار فترة الستين يوماً كاملة ليس مضموناً؛ إذ قد يتوقف المسار إذا تبيّن أن إيران غير جادة في المفاوضات النووية. وفي المقابل، تُعد الضغوط الاقتصادية على إيران حافزاً مهماً للتوصل إلى اتفاق كامل ورفع العقوبات والإفراج عن الموارد المالية.

https://www.axios.com/٢٤/٠٥/٢٠٢٦/iran-deal-strait-hormuz-sanctions-

IRAQ.UN

شابات عراقيات يقدن التغيير الاجتماعي دعماً لصحة الفتيات المراهقات وحقوقهن

الأمم المتحدة – العراق
United Nations Iraq

يُنظر إلى الاستثمار في الفتيات المراهقات بوصفه استثماراً في صحة المجتمعات وقدرتها على الصمود وتمكينها. وفي هذا الإطار، انطلقت الدورة التدريبية الأولى لعام ٢٠٢٦ ضمن برنامج دعم الفتيات المراهقات في العراق، وهو برنامج يهدف إلى تمكين الشابات من أداء دورهن بوصفهن ميسّرات اجتماعيات ومدرّبات أقران في مجال صحة الفتيات المراهقات وحقوقهن. وقد عُقد هذا التدريب خلال الفترة من ٦ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٢٦، بمشاركة ممثلات من سبع محافظات عراقية، هي بغداد، وأربيل، والأنبار، وواسط،

والمثنى، وديالى، والديوانية. وتركز المحور الأساسي للدورة على تعزيز مهارات القيادة، ورفع مستوى المعرفة التطبيقية، وتزويد المشاركات بالأدوات اللازمة لدعم الفتيات المراهقات في البيئات المحلية. وغطى المحتوى التدريبي طيفاً واسعاً من القضايا المؤثرة في حياة الفتيات المراهقات، من بينها الثقة بالنفس، والمهارات الحياتية، والسلامة الرقمية، ومواجهة الابتزاز والتحرش الإلكتروني، والوعي بالعنف، وآثار تغير المناخ على صحة الفتيات، والصحة الإنجابية، وإدارة الدورة الشهرية، والوعي بتنظيم الأسرة، ومخاطر تعاطي التبغ والسجائر الإلكترونية. كما اعتمدت منهجية التنفيذ على الجلسات التفاعلية، والحوارات المفتوحة، والأنشطة الجماعية، بما يعزز قدرة المشاركات على تصميم وتقديم جلسات توعوية، وتهيئة مساحات آمنة تتيح للفتيات الوصول إلى معلومات موثوقة ودعم اجتماعي فعّال. وتأتي هذه الدورة امتداداً لبرنامج بدأ في عام ٢٠٢٥، وتمكن عبر المدارس والمبادرات المجتمعية من الوصول إلى آلاف الفتيات في مختلف أنحاء العراق. ففي العام الماضي، نُفذت في المجموع ٢٤ دورة تدريبية؛ ١٤ دورة في محافظات وسط وجنوب العراق، و١٠ دورات في إقليم كردستان. كما تلقى أكثر من ٦٠٠ من موظفي وزارة التربية ومنسقي الصحة والمرشدين التربويين تدريباً، الأمر الذي مهّد لتنظيم جلسات توعوية استفادت منها أكثر من ٢٠ ألف فتاة في ٥٠٢ مدرسة. وفي تقييم أهمية هذا النهج، جرى التأكيد على أن تمكين الفتيات المراهقات بالمعرفة ومهارات القيادة يُعدّ أحد أهم الاستثمارات في مستقبل العراق، لأن وصول الفتيات إلى المعلومات الصحيحة، والمساحات الآمنة، والدعم الاجتماعي، يعزز قدرتهن على حماية صحتهن، وبناء ثقتهن بأنفسهن، والمشاركة الإيجابية في المجتمع. ووصفت إحدى المشاركات تجربتها بالقول إنها أدركت خلال هذه الدورة أن «صوت الفتيات مهم»، وأنهن قادرات، عبر التوعية، على دعم فتيات أخريات في مجتمعاتهن. ولا تقتصر أهمية هذا البرنامج على نقل المعرفة فحسب، بل تظهر أيضاً في تعزيز الإيمان بالذات، وتنمية القدرات القيادية، وتوسيع دور الفتيات في إحداث تغيير اجتماعي إيجابي. وترتبط هذه المبادرة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الصحة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والعمل المناخي، كما تنسجم على المستوى الأوسع مع نهج الاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، وتمكين النساء والشباب بوصفهم محركات للتنمية المستدامة.

https://iraq.un.org/en/%-٣١٥٩٨٢D%٨B%٤D%٨A%٧D%٨A%٨D%٨A%٧D%٨AA-

الخلاصة والتحليل الخبير

تقدّم مجموعة النصوص التي جرى تناولها صورة مكثفة، لكنها متعددة الطبقات، لمرحلة جديدة في السياسة الدولية والشرق أوسطية؛ مرحلة لا تزال فيها الأنظمة المستقرة السابقة فاعلة، لكنها لم تعد قادرة على إدارة الأزمات بصورة كاملة. فمن الحرب بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، إلى أزمة الدبلوماسية الأميركية، ومن تصاعد الحراك الصيني إلى قلق أوروبا من مستقبل حلف شمال الأطلسي، ومن إصلاحات الجيش الأردني إلى أمن المنشآت النووية في الخليج، تبدو جميعها مؤشرات على مسار مشترك: لقد دخل العالم مرحلة تتشابك فيها الأمن والاقتصاد والتكنولوجيا والطاقة والشرعية الداخلية للدول بصورة غير مسبوقة. يتمثل المحور الأول في تآكل القدرة على التنبؤ بالسلوك الأميركي. فالروايات المتعلقة بالدبلوماسية الأميركية في عهد ترامب تُظهر أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة ابتعدت عن المسار المؤسسي والخبروي والدبلوماسي، وأصبحت أكثر ارتباطاً بدائرة ضيقة من المقرّبين إلى الرئيس والمبعوثين غير الرسميين. إن شغور عدد كبير من المناصب الدبلوماسية، وإقصاء الدبلوماسيين المهنيين، وإضعاف وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، واعتماد الحلفاء على قنوات خلفية، كلها مؤشرات على أن قوة الولايات المتحدة لا تزال قائمة، لكن آليات نقل الرسائل، وإنتاج الطمأنينة، وإدارة الأزمات، أصابها خلل واضح. وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، تكتسب هذه المسألة أهمية حيوية، لأن المنطقة لا تزال تتأثر بعمق بقرارات واشنطن في ملفات الحرب، والعقوبات، والطاقة، والأمن البحري، والنظام الإقليمي. ويُعد ملف إيران ومضيق هرمز مثالاً واضحاً على هذا الوضع. فالاتفاق المحتمل بين طهران وواشنطن يبدو أقرب إلى إدارة مؤقتة للأزمة منه إلى سلام شامل: إعادة فتح هرمز، وتخفيف الضغط عن سوق النفط، وتمكين إيران من بيع نفطها، وتأجيل القضايا الأكثر تعقيداً مثل التخصيب، ومخزونات اليورانيوم، والبرنامج الصاروخي. ومن وجهة نظر إسرائيل، يمثل هذا الاتفاق منحاً فورياً للامتيازات لإيران مقابل تعهدات مستقبلية. أما من الزاوية الإقليمية، فيكشف هذا المسار أن القوى الكبرى، في لحظات الأزمة، تفكر أولاً في احتواء التداعيات الاقتصادية والأمنية العاجلة، لا بالضرورة في معالجة الجذور العميقة للأزمة.أما المحور الثاني، فهو تراجع الثقة بالبنية الأمنية الغربية. فالنقاش الأوروبي حول «الخطة ب» في حال تقليص الالتزامات الأميركية داخل الناتو أو انسحاب واشنطن تدريجياً منها، لا يخص أوروبا وحدها. فرسالته إلى الشرق الأوسط واضحة: لم يعد الاعتماد على الضمانة الأمنية الأميركية ممكناً من دون كلفة أو شكوك. فإذا كانت واشنطن تلغي إرسال قوات إلى بولندا بسبب خلافات مرتبطة بالحرب على إيران، فإن دول الخليج والأردن والعراق وحتى إسرائيل مطالبة بالتعامل بجدية مع احتمال خضوع التعهدات الأمنية الأميركية للاعتبارات السياسية اليومية.وفي الإطار ذاته، يكتسب النقاش بشأن تراجع القدرة البحرية وصناعة السفن الأميركية أهمية جيوسياسية كبيرة. فالتفوق الهائل للصين في بناء السفن، وضعف الولايات المتحدة في إنتاجها وإصلاحها، وعودة أهمية الموانئ والأساطيل التجارية وخطوط الملاحة وسلاسل الإمداد، كلها توضح أن تنافس القوى الكبرى لا يجري في الميدان العسكري أو التكنولوجي فحسب، بل في البنية الصناعية والبحرية أيضاً. وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، يرتبط هذا الموضوع مباشرة بمضيق هرمز، وباب المندب، والبحر الأحمر، وشرق المتوسط، وأمن الطاقة.ويتمثل المحور الثالث في تزايد جاذبية الصين بوصفها قوة مستقرة، تنموية، وغير تدخلية. فرواية اللقاءات المكثفة في بكين تُظهر أن الصين تسعى إلى تقديم نفسها، في مواجهة اضطراب الغرب، كشريك موثوق للعالم غير الغربي. وهذه الصورة جذابة لكثير من دول الشرق الأوسط، لأنها تقوم على التنمية، والسيادة الوطنية، ورفض التدخل، والتعاون الاقتصادي. غير أن هذه الجاذبية تطرح في الوقت نفسه أسئلة بشأن الاعتماد الاقتصادي، والنفوذ الصيني طويل المدى، وحدود نموذج الحكم المركزي.

أما المحور الرابع، فيرتبط بتحول نماذج الحكم غير الغربية. فتحليل نجاح ناريندرا مودي في الهند يوضح أن الديمقراطيات غير الليبرالية، أو الأقل ليبرالية، يمكن أن تظل قائمة على مشاركة انتخابية وشرعية شعبية وكفاءة تنموية. ولهذا النموذج أهمية خاصة للشرق الأوسط، حيث تحاول دول عديدة الموازنة بين التنمية، والأمن، وهوية الأغلبية، وحقوق الأقليات، والمنافسة السياسية. ولا تظهر الهند في هذه الرواية كنموذج مكتمل للديمقراطية الليبرالية، ولا كنظام استبدادي صرف، بل كنموذج لسياسة انتخابية قوية تقترن بمخاوف جدية بشأن حقوق الأقليات والحريات المدنية.وعلى المستوى الإقليمي، تكشف إصلاحات القوات المسلحة الأردنية عن توجه دول الشرق الأوسط نحو جيوش أصغر حجماً، وأكثر اعتماداً على التكنولوجيا، وأكثر استعداداً للحروب الهجينة. فتهديد الطائرات المسيّرة، وتهريب المخدرات، والشبكات الوكيلة، والجماعات الجهادية، والتوتر مع إسرائيل، تدفع عمّان نحو الذكاء الاصطناعي، والدفاع الجوي الحديث، والقوات الخاصة، والأنظمة غير المأهولة، والدفاع السيبراني. ومن المرجح أن يتعزز هذا الاتجاه في دول أخرى بالمنطقة.وبالتوازي مع ذلك، أصبح أمن المنشآت النووية والطاقة في الخليج قضية مركزية. فالهجمات على البنى التحتية للطاقة وتهديد المحطات النووية تؤكد أن حروب المستقبل لن تقع فقط على الجبهات العسكرية؛

فشبكات الكهرباء، ومحطات تحلية المياه، والموانئ، والمنشآت النووية باتت جزءاً من ميدان الصراع. وعلى دول الخليج التي تفكر في الطاقة النووية أن تراعي في الوقت نفسه السلامة الفنية، والدفاع الجوي، والحماية السيبرانية، والتداعيات السياسية للانتشار النووي. وفي الداخل، تكشف حالة إسرائيل أن الحرب الخارجية يمكن أن تعمّق أزمة الشرعية الداخلية. فالاحتجاجات المناهضة للحكومة، وأزمة الرهائن، وإعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية، والضغوط الاقتصادية الناتجة عن الحرب، كلها تشير إلى أن القوة العسكرية لا يمكن أن تصمد على المدى الطويل من دون تماسك اجتماعي. وفي النهاية، من سوريا إلى العراق والمناخ، يبرز ملف إعادة الإعمار ورأس المال البشري. فقانون الاستثمار السوري يوضح أن إعادة الإعمار قد تؤدي إلى إعادة إنتاج الوصول السياسي إلى الاقتصاد، لا بالضرورة إلى قيام سوق حرة. وفي العراق، تذكّر برامج تمكين الفتيات والشباب بأن التنمية المستدامة لا تتحقق عبر الأمن الصلب وحده، بل تحتاج إلى التعليم، والصحة، والمشاركة الاجتماعية، والاستثمار في الإنسان. وخلاصة هذه الروايات أن الشرق الأوسط يقع في قلب تقاطع أزمات القرن الجديد: الطاقة، والبحار، والملف النووي، والمناخ، والدبلوماسية الأميركية المتآكلة، وصعود الصين، والأمن الهجين، والانقسامات الاجتماعية. وبالنسبة إلى دول المنطقة ونخبها، لم تعد القضية الأساسية هي الاختيار بين الشرق والغرب، بل بناء قدرة داخلية على البقاء والمناورة في عالم أصبح أكثر ترابطاً، وأكثر اضطراباً في آن واحد.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.